يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اي خالف مخالفة اعتبار للصفة
وان كان سيبويه مفعولا لمجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد
الفاعل ويمكن ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش
سيبويه اعتباره للصفة للصفة الاصلية مفعول به لقوله اعتباره والام نحو
للعلم بعد التنكير والاخفش لم يعتبره لان الساقط بالعلمية الذي هو وضع ساقط
عن درجة الاعتبار واجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع ولا يلزمه
باب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا من بناء العلمية جواب اشكال يرد على سيبويه
في وجه المسئلة المذكورة وتقريره انه لما اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير و
ان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فيجيب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف
الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة
فردية وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وحدة نوعية لا فردية
لما يلزم متعلق بنفي العمل لا بالفعل المنفي ولا يتوجه النفي الى القيد ونفي الفعل مثبتا
فيفيد المعنى من ابهام اعتبار المتضادين وذا ممتنع لانه اذا اعتبر كل ضد مؤثرا ثانيا
لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين الوصف
والعلم وجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلا
والعلمية متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية
وهو منع صرف لفظ واحد فان قيل يرد اعتبار الضدين في حكم واحد كثيرا
كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الالف وحمل الضدين بتغاير العالم
ونحو ذلك قلنا اعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية

لحصول

٩

لحصول الحركتين المختلفتين لحصول الاختلاف الالف وحمل الضدين لتغاير العالم ونحو ذلك
فرده اذ لا تجرد للعقل فلا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد بوجود التاثير الطبيعي لا
اعتبار بهما فيه بدون التاثير الطبيعي لمحض الحمل والاعتبار او تقابل التغيير والاختلاف
وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن بحكمين معا لكونه عبارة عن تحقق حالة
الباب نعم
وزوال حالة اخرى وجمع باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف الباء للسببية متعلق
بينجر او الاضافة لانها لكونهما من معظم خواص الاسم تقويان جهة الاسمية و
يبعدان عن الفعل فيضعف تاثير شبهه ينجر لان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط
بشبه الفعل وهنا لم يسقط شبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر بالكسر نحو مررت
بالاحمر والحكم العبد مثالا لان قائلا اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة ينجر لكن
بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر المرفوعات

المرفوعات

ما اشتمل على علم الفاعلية علامة حركة او حرفا

مبتداء وهو ضمير الفصل وما اشتمل خبره وتذكيره وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد
او بعود الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات
خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة ما موصولة
اسم او معرب اشتمل فعل ضمير فاعله والجملة صلة ما على علم مفعول به لقوله اشتمل وهو الضمة
والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جائني هؤلاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا الفاعلية الخصلة
المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما ولم يقل على علم الرفع ليثبت والحرف ايضا
ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب
الرفع فمنه اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات و
والناهي
تذكيره وتوضيح ما عرفت وللاشارة في هو ما اشتمل الفاعل مبتداء مقدم الخبر فقدمه لانه
اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي بخلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)